

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

قرار وزاري رقم ١٥٤٧ لسنة ٢٠٢٤

بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٢

باعتماد تعديل تخطيط وتقسيم قطعة الأرض رقم (٦/أ/٦) بمساحة ٢,٥ فدان بما يعادل ٢٠٠٠ م٢ الواقعه بالحوض رقم (٥) بالحازم الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر المخصصة للسيد/ علاء الدين على عطوه شاهين والسيده/ سهيله عبد الله محمد النوري لإقامة مشروع سكنى بمقابل عيني (تنازل عن ٥٠٪) وخدمات تجارية بعلاوه سعرية وتخدمها من الخارج السابق اعتماده بالقرار الوزارى رقم ٨٥٥ لسنة ٢٠٢٢

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

بعد الإطلاع على القانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة.

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٥٨) لسنة ٢٠٢٤ بتشكيل مجلس الوزراء،

وعلى القرار الوزارى رقم (٢٢٢) الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧ بشأن اعتماد القواعد والاشتراطات البناءية الملاقة لمناطق المخططات التفصيلية بالمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة فقلا لاحكام قانون البناء رقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية،

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة الصادر بجلسته رقم (٤٠٣) بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٦ بالموافقة على المذكرة المعروضة بشأن إقتراح التعامل مع الأراضي التي تم الغاء تخصيصها وفسخ عتها مع شركة ٦ أكتوبر الزراعية لاستصلاح الأرضي في ضوء إمكانية تقدير وضع السادة المتعاقبين مع الشركة ودراسة مدى إمكانية تغيير الشاشة من زراعي إلى عمرانى وذلك على النحو الموضح لفصياً بالذكرة،

وعلى عقد التخصيص المبرم بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢١ بين هيئة المجتمعات العمرانية والسيد/ علاء الدين على عطوه شاهين والسيده/ سهيله عبد الله محمد النوري لقطعة الأرض رقم (٦/أ/٦) بمساحة ٢,٥ فدان بما يعادل ٢٠٠٠ م٢ الواقعه بالحوض رقم (٥) بالحازم الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر ، مع الاتفاق على تغيير تضيّط

قطعة الأرض من إستصلاح زراعي إلى نشاط سكنى بمقابل عيني (تنازل عن ٥٠٪)،

وعلى القرار الوزارى رقم (٨٥٥) بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٢ باعتماد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض عاليه،

وعلى الطلبه المقدم من وكيل المخصص لهما قطعة الأرض الوارد الى قطاع التخطيط والمشروعات برقم (٤١٢٢٣٢) بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧ المرفق به بعض المستندات الالزمه لاستصدار القرار المأذول،

وعلى الطلبه المقدم من وكيل المخصص لهما قطعة الأرض الوارد الى قطاع التخطيط والمشروعات برقم (٤٤٨٣٨) بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢٥ المرفق به لوحات المشروع للمراجعة والاعتماد،

وعلى كتاب قطاع التخطيط والمشروعات الصادر لجهاز تنمية مدينة ٦ أكتوبر برقم (٣٠٥٨١) بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١٧ المرفق به الوحدات النهائية للمشروع للمراجعة والاعتماد والافادة بكامل موقف قطعة الأرض والملسل صورته للسيده المنسنة/ رئيس لجنة التسعير لتحديد قيمة العلاوة المستحقة نظير إضافة نشاط خدمي "تجاري" وتخديمه من الخارج،

وعلى كتاب جهاز تنمية مدينة ٦ أكتوبر الوارد إلى قطاع التخطيط والمشروعات برقم (٤٤٨٢٣) بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٥ المرفق به الوحدات النهائية للمشروع بعد المراجعة والاعتماد والإفادة بكامل موقف المشروع،

وعلى الإفادة بسداد المصروف الإدارية المستحقة نظير المراجعة الفنية واستصدار هذا القرار الوارد إلى قطاع التخطيط والمشروعات برقم (٤٤٨٧٠) بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٩،

وعلى التعهدات المقدمة والموقعة من وكيل المخصص لهما قطعة الأرض،

وعلى جدول عدم المماطلة من استصدار القرار الوزارى الموقع من القطاعات والإدارات المختصة بالهيئة،

- وعلى الموافقة الفنية لقطاع التخطيط والمشروعات بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز تنمية مدينة ٦ أكتوبر بعد مراجعة المستندات والرسومات المقترنة من السيد / علاء الدين علي عطوة شاهين والسيدة / سهيلية عبدالله محمد النوري بإعتماد تعديل تخطيط وتقسيم قطعة الأرض رقم (١١٦) بمساحة (٢,٥) فدان بما يعادل (١٠٥٠٠ م٢) الواقعه بالحوض رقم (٥) بالازمام الاخضر بمدينة ٦ أكتوبر المخصصة لإقامة مشروع سكني بمقابل عيني (تنازل عن ٥٠٪) وخدمات تجارية بعلاوه سعرية وتحديدها من الخارج السابق اعتماده بالقرار الوزاري رقم (٨٥٥) لسنة ٢٠٢٢ ، ووفقاً لاحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية والقرار الوزاري رقم (٢٢٢) لسنة ٢٠٠٩ وقرار مجلس إدارة الهيئة الصادر بجلسته رقم (١٢٩) بتاريخ ٢٠١٩/٨/٥ .

- وعلى مذكرة السيد المهندس / نائب رئيس الهيئة لقطاع التخطيط والمشروعات بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٧ والمتتالية بطلب استصدار القرار الوزاري المعرض .

"قرار"

مادة (١) : يعتمد تعديل تخطيط وتقسيم قطعة الأرض رقم (١١٦) بمساحة (٢,٥) فدان بما يعادل (١٠٥٠٠ م٢) الواقعه بالحوض رقم (٥) بالازمام الاخضر بمدينة ٦ أكتوبر المخصصة للسيد / علاء الدين علي عطوة شاهين والسيدة / سهيلية عبدالله محمد النوري لإقامة مشروع سكني بمقابل عيني (تنازل عن ٥٠٪) وخدمات تجارية بعلاوه سعرية وتحديدها من الخارج السابق اعتماده بالقرار الوزاري رقم (٨٥٥) لسنة ٢٠٢٢ ، وذلك طبقاً للشروط والحدود الموضحة على الطريقة المرفقة بهذا القرار وعقد التخصيص المبرم بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢١ ، والتي تعتبر جميعها مكملاً لهذا القرار .

مادة (٢) : يتلزم المخصص لهما قطعة الأرض باستمرار التعامل مع الهيئة وجهاز المدينة وفقاً للطلب المقدم منهما في تاريخ سابق على صدور حكم محكمة القضاء الإداري بجلسة ٢٠٢٠/١/٢١ في الدعاوى ارقام ٤٢٢٥ لسنة ٦٧٢ ق، ٦٤٥٧ لسنة ٧٠ ق، ٦٤٤٣٤ لسنة ٧١ ق وبنذات إسلوب التعامل واستغلال الأرض بنشاط سكني والتنازل عن إعمال كافة آثار الحكم المشار إليه سلفاً مع اعتبار هذا التعميد جزءاً لا يتجزأ من العقد المبرم بينهما وبين جهاز المدينة .

مادة (٣) : يتلزم المخصص لهما قطعة الأرض بعدم عرض وحدات المشروع للحجز أو البيع أو الإعلان عن المشروع إلا بعد موافقة الهيئة ورفق للقواعد والضوابط المتبعة في هذا الشأن ، مع الإلتزام بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢١٨٤) لسنة ٢٠٢٢ الخاص بإدراج ضوابط بيع وحدات مشروعات التطوير العقاري وإعداد ملحق للعقد المبرم يتضمن هذه الضوابط . وفي حالة مخالفة ذلك يتم إلغاء هذا القرار واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة في هذا الشأن .

مادة (٤) : يتلزم المخصص لهما قطعة الأرض بإزالة كافة المعوقات والاشغالات والمنشآت الغير متناسبة أو ضاغطة بقطعة الأرض قبل البدء في استصدار تراخيص البناء .

مادة (٥) : يتلزم المخصص لهما قطعة الأرض بعدم تعارض التعديلات محل الاعتماد مع العقود المبرمة بينهما وبين المالكين / القاطنين لوحدات المشروع ، وفي حالة ثبوت خلاف ذلك يعتبر القرار الملاطل كأن لم يكن .

مادة (٦) : يتلزم المخصص لهما قطعة الأرض بالتعهد الموقع من وكيلهما بأنه لم يتم البيع أو التصرف في أي وحدة من وحدات منطقة التعديل ، وفي حالة ثبوت خلاف ذلك يلغى القرار الوزاري ويعتبر كأن لم يكن ويحق للهيئة اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة في هذا الشأن .

- ماده (٧) : يلتزم المخصص لهما قطعة الأرض بسداد العلاوة المستحقة تغير إضافة نشاط (خدمي تجاري) وتخفيه من الخارج وفقاً لما تحدده اللجان المختصة بهيئة وهي حالة عدم السداد تعتبر الموافقة الفنية على إضافة النشاط كان لم تكن، ولا يتم استخراج تراخيص البناء لمنطقة الخدمات إلا بعد تمام سداد العلاوة.
- ماده (٨) : يلتزم المخصص لهما قطعة الأرض بالاشتراطات البنائية المعمول بها كحد أقصى وبشرط عدم تجاوز قيود الارتفاع المسموح بها من قبل وزارة الدفاع.
- ماده (٩) : يلتزم المخصص لهما قطعة الأرض بتقديم الرسومات التنفيذية والمواصفات الفنية ل أعمال شبكات المرافق في إطار المخطط المقدم والمساحة المتعلقة عليها والبرنامج الزمني ل دراستها واعتمادها من الهيئة قبل البدء في التنفيذ.
- ماده (١٠) : يلتزم المخصص لهما قطعة الأرض بموافقة جهاز المدينة المختص بالمستدات الازمة لاستخراج التراخيص طبقاً لاحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ولابتم استخراج التراخيص لمنطقة الخدمات إلا بعد سداد المستحقات المالية التي حل موعد سدادها.
- ماده (١١) : يلتزم المخصص لهما قطعة الأرض بتقديم المشروع على المساحة الواردة بماده (١) من القرار بعد استخراج التراخيص الواردة بماده (١٠) من القرار ووفقاً للاشتراطات المرفقة والغرض المخصص له قطعة الأرض وبمراجعة البرنامج الزمني، وفي حالة ثبوت ما يخالف ذلك يلغى هذا القرار ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.
- ماده (١٢) : يلتزم المخصص لهما قطعة الأرض بتوفير أماكن شحن للسيارات الكهربائية في حالة طلبها أو الموافقة على إقامتها بالمشروع من الجهات المختصة.
- ماده (١٣) : يلتزم المخصص لهما قطعة الأرض باعتماد رسومات وتصميم ومواصفات أعمال شبكة الاتصالات بالمشروع من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.
- ماده (١٤) : يلتزم المخصص لهما قطعة الأرض بتوفير أماكن انتظار للسيارات طبقاً للشروط المرفقة بالقرار والقواعد المصري للجرارات وتعديلاته.
- ماده (١٥) : يلتزم المخصص لهما قطعة الأرض باستخدام النظمة الطاقة الشمسية على النحو المعمول به بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.
- ماده (١٦) : ننشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويحمل به من اليوم التالي ل تاريخ نشره، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

مهندس / شريف الشربيني



الشروط المرفقة

بالقرار الوزاري المرفق يعتمد تعديل التخطيط والت分区 للمشروع بقطعة الأرض رقم (١٦١) بمساحة (٤٠٠٠ م٢) بما يعادل ٢,٥ فدان الواقع بالحوض رقم (٥) بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر ، والخصصة للساดา / علاء الدين على خطوة شاهين والستيده / سهيلية محمد النوري لإقامة نشاط سكني بمقابل عيني وفقاً للتعاقد المبرم بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢١ ٢٠٢٢ وخدمات تجارية بخلافة سعرية وتقديمها من خارج المشروع السابق اعتماده بالقرار الوزاري رقم ٨٥٥ لسنة ٢٠٢٢.

مساحة المشروع :
اجمالي مساحة المشروع ١٠٥٠٠ م٢ اي ما يعادل ٢,٥ فدان .

مكونات المشروع :

- الأراضي المخصصة للاستعمال السكني بمساحة ٧٧٣ م٢ اي ما يعادل ٣٤٤٧,٩٢ فدان وتمثل نسبة ١١,٣٣ % من اجمالي مساحة ارض المشروع ، باجمالي مساحة مبنية بالدور الأرضي F.P ١١٨٩,٩٢ م٢ تمثل نسبة ١١,٣٣ % من اجمالي مساحة ارض المشروع .
- الأراضي المخصصة للخدمات (تجاري) و غرف الامن بمساحة ١٠٨١,٩ م٢ اي ما يعادل ٢,٥٧ فدان و تمثل نسبة ١٠,٣ % من اجمالي مساحة المشروع ، باجمالي مساحة مبنية بالدور الأرضي (F.P) ٢,٥٧ فدان تمثل نسبة ١٠,٣ % من اجمالي مساحة المشروع .
- الأراضي المخصصة للطرق الداخلية بمساحة ١٠٤٩,٠٩ م٢ اي ما يعادل ٠,٢٥ فدان و تمثل نسبة ١,٩٥ % من اجمالي مساحة ارض المشروع .
- الأراضي المخصصة للطرق الخارجية بمساحة ٣٦٠ م٢ اي ما يعادل ٨٥٧ فدان و تمثل نسبة ٠,٨٤ م٢ من اجمالي مساحة ارض المشروع .
- الأراضي المخصصة للمناطق الخضراء ومرات المشاة بمساحة ١٥٢١,٩ م٢ اي ما يعادل ٠,٣٦٣ فدان و تمثل نسبة ١٤,٤٩ % من اجمالي مساحة ارض المشروع .

أولاً: المساحة المخصصة للإسكان:

الأراضي المخصصة للاستعمال السكني بمساحة ٧٧٣ م٢ اي ما يعادل ٣٤٤٧,٩٢ فدان و تمثل نسبة ١١,٣٣ % من اجمالي مساحة ارض المشروع ، باجمالي مساحة مبنية بالدور الأرضي F.P ١١٨٩,٩٢ م٢ تمثل نسبة ١١,٣٣ % من اجمالي مساحة ارض المشروع وطبقاً لجدول قطع الأرضي التالي:

نوع التدوير	عدد الأدوار	عدد الوحدات	متوسط الدور (١ م F.P)	النسبة المئوية (%)	مساحة القطعة (م٢)	رقم القطعة
فيلا شبه متصدة	ارضي + اول + غرف سطح	2	190.28	40.26%	472.68	1
فيلا منفصلة		1	107.2	35.24%	304.2	2
فيلا منفصلة		1	107.2	35.24%	304.2	3
فيلا شبه متصدة		2	190.28	35.05%	542.88	4
فيلا شبه متصدة		2	190.28	35.05%	542.88	5
فيلا منفصلة		1	107.2	35.24%	304.2	6
فيلا منفصلة		1	107.2	35.24%	304.2	7
فيلا شبه متصدة		2	190.28	40.26%	472.68	8
		12	1189.92		3247.92	اجمالي

الاشتراطات البنائية لمشروعات التخطيط والت分区 باراضي الحزام الأخضر وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩ :

- نسبة الأرضي الاسكان لا تزيد عن ٥٠% من اجمالي مساحة المشروع .
- لا تزيد النسبة البنائية المسموح بها على مستوى المشروع بالكامل عن ١٥% من اجمالي مساحة المشروع .
- الارتفاع المسموح به لمنطقة الاسكان ارضي + اول و بما لا يتعارض مع قيود ارتفاع القوات المسلحة .
- لا تتعدى المعايير المبنية بالدور الأرضي داخل قطعة الأرض ٤٠% للفلات المنفصلة و ٤٠% للفلات المتصلة وبما لا يتجاوز في الإجمالي ٦٠% من اجمالي مساحة قطعة الأرض .
- يسمح بإقامة غرف مراافق خدمات بالسطح (٢٥%) من مسطح الدور الأرضي بما لا يشكل في مجموعها وحدة سكنية و طبقاً للمادة رقم (٤) من اللائحة التنفيذية لقانون البناء الصادر (١١٩) لسنة ٢٠٠٨ ، وبما لا يتعارض مع قيود الارتفاع المسموح بها من قبل القوات المسلحة بالمنطقة .
- الا تزيد اطوال البليوكات المخصصة للاستعمال السكني (قطع اراضي) عن (٢٠٠ م) مقاسة من محور البليوك و في حالة زيادة طول البليوك عن ٢٠٠ م يتم عمل ممر يعرض لا يقل عن (٦ م) و تكون المسافة من محور الممر و نهاية البليوك لا تزيد عن (١٥٠ م) و طبقاً لقانون البناء الصادر رقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٨ و لاحنته التنفيذية .
- المسافة بين البليوكات لا تقل عن ٦ م كحد ادنى .

- وخدمات تجارية بمساحة مبنية مقدارها ٢٠٢٥ م٢، فيما يلي تفاصيل توزيعها على الردود:
- ١- خلفي داخل قطع الأراضي السكنية وفى حالة واجهة القطعة أقل من ٢٢,٥ م فيمكن أن يصبح الردود: ٤ م امامي - ٣ م جانبي - ٦ م خلفي.
- ٢- فقط.
- يسمح بإقامة بدوره بالمباني السكنية يستخدم بالاشتراك بالحصة المصرف بها بالبهيمة (جراجات انتظار سيارات).
- وتم ترك ردود (٦م) كحد أدنى من الحدود الخارجية والمباني داخل الواقع المطلة على الطرق المحبوطة أو حدود الجار.
- يتم الالتزام بتوفير أماكن انتظار طبقاً للكود المصري للجراجات وتعديلاته.
- يسمح بإقامة غرف أمن و بوابات بالمشروع بحيث لا تزيد مساحة الغرفة الواحدة عن ٩ م٢ وارتفاع ارضي فقط وعلى ان تكون ضمن النسبة البنائية المسموح بها للمشروع (١٥%).
- الكثافة السكانية المسموح بها للمشروع ٤٥ شخص / فدان - والكثافة السكانية المحددة ٢١ شخص / فدان .

ثانياً: المساحة المخصصة للخدمات:-

- الأراضي المخصصة للخدمات (تجاري) و غرف الامن بمساحة ١٠٨١,٠٩ م٢ أي ما يعادل ٢٥٧ فدان و تمثل نسبة ١٠,٣ % من إجمالي مساحة المشروع ، بإجمالي مساحة مبنية بالدور الأرضي (F.P) ٣٢٤,٥ م٢ تمثل نسبة ٣,٩ % من إجمالي مساحة المشروع و طبقاً للجدول التالي:

رقم القطعة	المساحة (%)	المساحة	النشاط	النسبة البنائية	F.P بمتر المربع	عدد الدور الأرضي	الردود
١	٥٥٤.١٨	٥٥٤.١٨	تجاري	٢٩.٤١%	١٦٣	١٥٢.٥	٤ م امامي و ٣ م جانبي - ٦ م خلفي
	٥١٧.٩١	٥١٧.٩١	تجاري	٢٩.٤٥%	١٥٢.٥	بدوره + ارضي + اول	
	٩	٩	غرف امن		٩		ارضي فقط
اجمالي		١٠٨١.٠٩			٣٢٤.٥		

الاشتراطات البنائية لمناطق الخدمات:-

- يتم الالتزام بالاشتراطات البنائية المحددة لكل نشاط خدمات على حده (نسبة بنائية - ارتفاع - ردود) وبما لا يتعدي نسبة بنائية ١٥ % على مستوى المشروع (سكنى + خدمات).
- يتم ترك مسافة لاقل عن ٦م من حدود اراضي الخدمات وحتى حدود الاراضي السكنية .
- الردود داخل مناطق الخدمات: ٦م من جميع الجهات عدا الردود الخلفي يكون ٤م طبقاً للخطاب الصادر من قطاع التخطيط والمشروعات رقم ٢٣٦٢٠ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٢ بالموافقة على تعديل الردود الامامي للخدمات بالمشروع لتكون ٤م بدلاً من ٦م مع الالتزام بالنسبة البنائية المقررة وعلى التحول الوارد بالخطاب.
- يتم الالتزام بتوفير أماكن انتظار السيارات بمناطق الخدمات طبقاً للكود المصري للجراجات وتعديلاته.

جدول المساحات المبنية للدور الأرضي على مستوى المشروع :-

النسبة المئوية	مساحة الدور الأرضي (M²)	النشاط
% ١١,٣٣	١١٨٩.٩٢	الإسكان
% ٣	٣١٥,٥	خدمات (تجاري)
% ٠,٩	٩	غرف الامن
% ٩٤,٤٧	٩٤٤,٤٧	الاجمالي

تحذيرات:

يتعهد مالكي قطعة الأرض بسداد العلاوة المقررة نظير اضافة النشاط التجارى لقطعة الأرض محل الاعتماد وتخديمها من خارج المشروع طبقاً لما تسفر عنه اللجنة المختصة بالتسعير وحال عدم الالتزام بالسداد تعتبر الموقفة لاغية كان لم تكن طبقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن .

الاشتراطات العامة

- (١) يبلغ أقصى ارتفاع للمباني السكنية (أرضي + أول) ويسمح بإقامة دور البدروم بدون مسؤولية جهاز المدينة توصيل المرافق لدور البدروم ويستخدم بالأشطة المصرف بها بدور البدورمات.
- (٢) يتلزم المالك بعمد الإرتفاع المفروضة من قبل وزارة الدفاع للمنطقة.
- (٣) النسبة البنائية المسموح بها للكامل المشروع لا تزيد عن ١٥ % بحد أقصى من مساحة أرض المشروع.
- (٤) لا يجوز إقامة أيه منشآت في مناطق الردود.
- (٥) مرافق الخدمات بدور المسطح بالمباني السكنية : هي الملحقات التي بنيت أعلى سطح البناء مثل إبار السلام والخزانات والغرف الخدمية التي لا تكون في مجموعها وحدة سكنية بل تكون تابعة في استعمالها لباقي وحدات البناء المقفلة المصرف بها على أن لا تزيد في مجموعها عن ٢٥ % من المساحة البنية بالدور الأرضي ووفقاً لاشتراطات الهيئة .
- (٦) يتولى المسادة / علاء الدين علي عطوة شاهين و سهيلة عبدالله محمد النوري على نفقة تصميم وتنفيذ شبكات المرافق الداخلية من مياه وصرف صحي ورى وكهرباء وتليفونات وغاز وتوصيلهم بالمباني وذلك طبقاً للرسومات المعتمدة من الهيئة وان يقوم المالك بتشغيل وصيانة المرافق الداخلية بكلفة انواعها .
- (٧) يتولى المالك على نفقة الخاصة تنسيق الموقع من ممرات وشبكة الري وأعمدة الإنارة الداخلية لممرات المشاه وتنفيذ البردورات والأرصفة والتسلیطات والزراعة والشجير والأعمال الصناعية والتكييفات وخلافه .
- (٨) يتولى المالك على نفقة الخاصة تنفيذ الطرق الداخلية ورصفها طبقاً للرسومات والمواصفات المعتمدة من الهيئة مع ربط الطرق الداخلية بالطرق الرئيسية .
- (٩) يتلزم المالك بالمسماح لمهندسي الجهاز بتتابعه التنفيذ وإجراء التفتيش الفني للاشتراطات البنائية والترخيص الصادر للمباني وكذا التفتيش الفني واعتماد العينات الخاصة بشبكات المرافق وفقاً للمواصفات والرسومات المقدمة من المالك والمعتمدة من الهيئة وجهاز المدينة .
- (١٠) يتلزم المالك باعتماد رسومات ومواصفات أعمال الكهرباء من شركه توزيع الكهرباء .
- (١١) يتلزم المالك على نفقة الخاصة صيانة الأعمال الموضحة في الفقرة (٦،٧،٨) .
- (١٢) يتلزم المالك بتقديم برنامج زمني لتنفيذ مكونات المشروع لاعتماد من جهاز المدينة قبل استصدار تراخيص البناء .
- (١٣) نهـ الالتزام بتوفير أماكن لانتظار سيارات طبقاً للكود المصري للجراجات وتعديلاته .

- ١٤) يتم الالتزام بتوفير أماكن تسخن سيارات الكهربائية في حالة طلبها أو الموافقة على إقامتها بالمشروع من الجهات المختصة.
- ١٥) يلتزم المالك باعتماد رسومات وتصميم ومواصفات أعمال شبكة الاتصالات بالمشروع من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.
- ١٦) يتم الالتزام بقانون البناء الموحد الصادر برقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، والاشتراطات الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة بجامعة رقم (١٢٩) لسنة ٢٠١٩ .

صورة من اصل

طرف أول
نائب رئيس الهيئة
لقطاع التخطيط والمشروعات
د.مهندس / أشرف محمد موسى "أحمد محمد موسى"

طرف ثان

عبد الله محمود محمد محمد الجارحي





